

تصريح السيد رئيس مجلس النواب بمناسبة  
الاجتماع السنوي الرابع للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية

بسم الله الرحمن الرحيم

يحتضن اليوم مقر البرلمان المغربي الاجتماع السنوي الرابع للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية في إطار تفعيل مقتضيات الوضع المتقدم الذي حصل عليه المغرب سنة 2008، وكما تعلمون فإن الشراكة المغربية الأوروبية عرفت قفزة نوعية بعدما حصل المغرب على هذا الوضع الذي أعطى انطلاقة جديدة لعدد من الأوراش على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

ولي اليقين أن مستقبل التعاون المغربي الأوروبي يكمن في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن والتكامل الإقليمي، ودعم التنمية المستدامة والتنقل وتنمية قدرات الشباب وتعميم المعرفة.

ولذلك فقد أصبح من الضروري اليوم توسيع مجالات الشراكة، لتتجاوز التعاون في ملفات الأمن والهجرة والزراعة والصيد البحري، لتشمل التعاون في ميادين مثل التجارة والبيئة والطاقة والنقل، بالإضافة إلى التعليم والثقافة والإعلام والجهوية، ناهيك عن تعزيز دور المرأة والشباب في المجتمع، إلى جانب دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تقييم حاجياتها، وتحديد خياراتها الإستراتيجية وتقديم الموارد الضرورية لها في شكل مساعدات تقنية ومالية مما سيساهم بلا شك في تشجيع التنافسية.

وفي هذا الإطار، أجريت منذ قليل محادثات مع السيد بيير أنطونيو بنزيري والسادة البرلمانيين أعضاء اللجنة عن الجانب الأوروبي وكنت مرفوقا بالرئيس المشترك عن الجانب المغربي السيد عبد الرحيم عثمان والسيدة ياسمينه بادو بصفتها نائبة لرئيس اللجنة المشتركة.

وقد تم خلال هذه المحادثات استعراض تطور العلاقة بين المؤسستين البرلمائيتين المغربية والأوروبية وسبل تعزيزها، وكذا دعم أشغال اللجنة البرلمانية المشتركة التي تشكل منتدى للحوار والمناقشة ودراسة كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، وقناة أساسية للدفاع عن مصالح المغرب وعلى الخصوص كل ما يتعلق بموضوع وحدتنا الترابية.

وبنفس المناسبة، قدمت للبرلمانيين الأوروبيين صورة حول أهم الإصلاحات الديمقراطية التي شهدتها المغرب والمستجدات الرئيسية التي تضمنها دستور يوليو 2011، كما تطرقت لآخر التطورات التي عرفتتها قضية الصحراء المغربية.

ولدعم هذه اللجنة تم الاتفاق على تكثيف عدد الزيارات والمشاورات بين أعضائها بغية ترجمة مجهوداتها إلى مشاريع ناجعة وقابلة للتطبيق، كما تناقشنا إستراتيجية عملها على المدى القريب والمتوسط لرفع مستوى الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في عدة مجالات.

وتباحثنا كذلك أهم القضايا التي سيتمحور حولها الاجتماع السنوي الرابع ألا وهي الزراعة والصيد البحري وقضايا أخرى كالتنقل (التأشيرات) والإصلاحات الدستورية، واتفقنا على تشكيل لجينات ثنائية « Binômes » تضم ممثلا عن كل طرف تهتم بدراسة ملفات محددة وتقوم برفع توصياتها إلى مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.